الأمم المتحدة

A/C.4/52/SR.6

Distr.: General

27 March 1998
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة بالمقر، نيويورك، الجمعة، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد مابورانغا ..... (زمبابوي)

ثم: السيد دوميتريو (نائب الرئيس) ..... (رومانيا)

المحتويات

طلبات الاستماع

تنظيم الأعمال

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في إطار بنود أخرى في جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الطلبات

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في إطار بنود أخرى في جدول الأعمال)* (تابع)

* البنود التي قررت اللجنة أن تنظر فيها معا.

المحتويات (تابع)

البند ٩٠ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

البند ٩١ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والجهود الرامية إلى إنهاء الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الأفريقي* (تابع)

البند ٩٢ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة* (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي* (تابع)

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

طلبات الاستماع

١ - الرئيس: وجه انتباه اللجنة إلى طلب للاستماع بشأن مسألة غوام (A/C.4/52/2/Add.7)، واقترح الموافقة على هذا الطلب.

٢ - وقد تقرر ذلك.

٣ - الرئيس: أبلغ اللجنة بأن طلبا للاستماع بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة قد ورد في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال، واقترح تعميمه بوصفه وثيقة من وثائق اللجنة والنظر فيه في الجلسة التالية.

٤ - وقد تقرر ذلك.

تنظيم الأعمال

٥ - الرئيس: أبلغ اللجنة بأنه جرى في اليوم السابق تبادل للمعلومات بينه وبين وكيلي الأمين العام بشأن مشروع القرار المقدم من ممثل بابوا غينيا الجديدة. وقال إنه تحدث صباح يوم الجلسة مع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد برندارغاست، الذي أخبره بأنه قام عقب الجلسة السابقة بإعلام الأمين العام بالحالة. وأفاد بأن الأمين العام رأى أن من المستصوب الاجتماع بمقدمي مشروع القرار، وأن الخطوات قد اتخذت للترتيب لعقد ذلك الاجتماع. ومن ثم فإنه طلب إلى الوفود التي اقترحت اتخاذ مقرر بشأن مشروع القرار أن توافق على أن يتم ذلك بعد الاجتماع مع الأمين العام.

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في إطار بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع) (A/51/23 (Parts II, V, VI)، A/C.4/52/L.3 و L.4، A/AC.109/2071-2072 و 2074-2078 و 2080-2082 و 2084 و 2086-2088 و 2090)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الطلبات (A/C.4/52/2/Add.1-7)

مسألة غوام

٦ - بناء على دعوة من الرئيس، جلس السيد روبرت أ. أندروود، مندوب غوام في كونغرس الولايات المتحدة، إلى طاولة الاجتماع.

٧ - السيد أندروود (مندوب غوام في كونغرس الولايات المتحدة): قال إن شعب غوام قد قرر أن يسعى إلى تغيير المركز السياسي للإقليم، ليصبح على شكل كمنولث مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اتخذ هذا القرار في سلسلة من الاستفتاءات أجريت في الفترة من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٧. وقد ناقش أعضاء اللجنة الغوامية

المعنية بتقرير المصير، المنشأة بموجب القانون الغوامي، موضوع كمنولث غوام مع إدارتي الرئيسين بوش وكلينتون. ولم تسفر تلك المناقشات عن أي اتفاق، ومن ثم تقرر عرض المسألة للنظر على كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية. وسيعقد الكونغرس جلسات استماع بشأن هذا الموضوع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٨ - واستطرد قائلا إن من المهم أن تدرك اللجنة الرابعة أن منح غوام مركز الكمنولث هو تدبير مؤقت. وهذا التدبير لا يقتضي ضمنا منح الحكم الذاتي الكامل، ولا يغير مركز غوام بصفتها إقليما غير مندمج تابعا للولايات المتحدة. ومركز الكمنولث لا يفي بالمعايير المعترف بها دوليا لإنهاء الاستعمار، من حيث أنه لا يشكل استقلالا ولا ارتباطا حرا أو اندماجا كاملا. وهو يقضي بإقامة حكومة انتقالية تيسر إنهاء استعمار غوام في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، حث اللجنة على أن تؤكد من جديد حق سكان غوام الأصليين، شعب الشامورو، في تقرير المصير. وإلى أن تبلغ غوام المرحلة التي سيتم فيها البت في قضية الحكم الذاتي الكامل على أساس التصويت، يجب أن تصون تلك العملية حق الشامورو في تقرير المصير.

٩ - وأردف قائلا إن رغبة شعب الشامورو في إنهاء الاستعمار لا تعطي الولايات المتحدة مبررا لطلب رفع غوام من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ولكن تنفيذ إرادة شعب الشامورو هو الذي يمكن، بل وينبغي، أن يكون الأداة التي تيسر ذلك الحذف. ومن ثم فإنه ليس من الملائم النظر في رفع غوام من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأعرب عن معارضته بشدة للزعم بأن الانتقال إلى مركز الكمنولث أو توسيع نطاق الحكم الذاتي المحلي، يبرر رفع غوام من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، كما حدث في حالة بورتوريكو، التي رفعت من القائمة عندما منحت ذلك المركز.

١٠ - واستطرد قائلا إن النص الوارد في القرار بشأن الحق في تقرير المصير يجب أن يعاد إلى الصيغة الواردة في القرارين اللذين اتخذتهما الأمم المتحدة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، واللذين اعترفت فيهما الجمعية العامة بحق شعب الشامورو في تقرير المصير. وكانت الولايات المتحدة ضمن مؤيدي هذين القرارين. والنص الحالي الوارد في مشروع القرار يعكس تغيرا في سياسة إدارة كلينتون لم يتم توضيحه لغوام مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن مشروع القرار معلومات ناقصة بشأن إعادة فائض الأراضي الاتحادية إلى حكومة غوام. وفي الواقع أن العملية الراهنة تتيح للوكالات الاتحادية التقدم بعروض للحصول على تلك الأراضي الفائضة قبل أن تحصل عليها غوام.

١١ - وذكر أنه حرر بالاشتراك مع الحاكم غوتيريز رسالة إلى السفير ريتشاردسون، أعربا فيها عن خيبة أملهما إزاء القرار بصيغته الحالية. وقد اقتُرحت في تلك الرسالة تغييرات لمشروع القرار تعيد النص المتعلق بحق تقرير المصير لشعب الشامورو إلى صيغته السابقة، وتوضح النص فيما يتعلق بالهوية الثقافية لشعب غوام، وتصوب النص المتعلق بإعادة الأراضي الفائضة إلى غوام. وتضمنت الرسالة أيضا الإعراب عن رأي مؤداه أن بعثة الولايات المتحدة ينبغي أن تتشاور مع حكومة غوام قبل تقديم التقرير المرحلي السنوي إلى الأمم المتحدة.

١٢ - وغادر السيد أندروود طاولة الاجتماع.

١٣ - وبناء على دعوة من الرئيس، جلس السيد شارفوروس، عضو المجلس التشريعي الرابع والعشرين لغوام، إلى طاولة مقدمي الطلبات.

١٤ - السيد شارفوروس (عضو المجلس التشريعي الرابع والعشرين لغوام): قال إنه منذ عام ١٩٤٦، حين قدمت الدولة القائمة بالإدارة التقرير الأول، تنوعت الأسماء التي تطلق على سكان الإقليم في التقارير السنوية وفي قرارات الجمعية العامة، فوصفوا بأنهم الشامورو، والغواميون، وسكان غوام، وشعب غوام. والقرارات تعطي انطباعا مؤداه أن شعب الشامورو يشكل جزءا واحدا فقط من السكان أو أن أفراده من المهاجرين. ويتضح هذا من التعديلات التي أجريت على الفقرة ٤ من مشروع القرار المتعلق بغوام، التي استعيض فيها عن عبارة "الاعتراف بحقوق شعب الشامورو السياسية وبهويته الثقافية والعرقية واحترامها" بعبارة "الاعتراف بالحقوق السياسية لشعب غوام، بما في ذلك شعب الشامورو، وبهويته الثقافية والعرقية واحترامها"، كما لو أن هناك شعبين منفصلين. على أنه أيا كان الإسم الذي يشار به في الأمم المتحدة إلى سكان غوام، إذ يوصفون بأنهم الشامورو أو الغواميون أو سكان غوام أو شعب غوام، فإن هذه الإشارة يجب أن ترد في سياق أنهم شعب محتل. ومواطنو الولايات المتحدة الآخرون المقيمون في غوام لا حق لهم في المشاركة في تقرير المصير أو الحصول على تعويضات الحرب أو استعادة الأراضي المملوكة اتحاديا. ومن ثم ينبغي، لدى استخدام عبارة "شعب غوام"، التمييز بشكل واضح بين جميع مواطني الولايات المتحدة من ناحية وشعب الشامورو المحتل من ناحية أخرى. ومن الجدير بالذكر أن مشروع القرار المقدم في عام ١٩٩٦ بشأن غوام قد عُدل ليلائم المصالح الاستعمارية للولايات المتحدة الأمريكية. والتعديلات التي أجريت للفقرة ١ لا تعكس الحالة الحقيقية. ومن المؤسف أن الصيغ المعتمدة في عام ١٩٩٦ مستنسخة في مشروع القرار الحالي.

١٥ - واستطرد قائلا إن المجلس التشريعي لغوام يتواصل مع الأمم المتحدة منذ سنوات عديدة، وإن أعضاءه يمثلون للشهادة نيابة عن شعب غوام في محافل الأمم المتحدة. وقد ترسخت بهذه الطريقة علاقة عمل جيدة مع اللجان التي يتضمن دورها حماية حقوق شعب غوام، وهذه العلاقة تتجلى في مشروع القرار الأصلي الذي صدر في تقرير اللجنة الخاصة لعام ١٩٩٦. غير أن اللجنة الرابعة أرجأت نظرها في تقرير اللجنة الخاصة الذي يتضمن ذلك المشروع. وردا على ذلك المقرر، بادر رئيس لجنة الشؤون الاتحادية والخارجية بالمجلس التشريعي لغوام إلى مناشدة أعضاء اللجنة الرابعة اعتماد مشروع القرار، واتخذ المجلس التشريعي لغوام القرار رقم ٥٤٢، الذي طلب فيه إلى الجمعية العامة أن تعتمد مشروع القرار الجامع المتعلق بالأقاليم الصغيرة. غير أن اللجنة الرابعة وافقت دون تصويت على مشروع قرار معدل قدمته الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وبعد ذلك، اتخذت اللجنة المعنية بالقواعد والإصلاح الحكومي والشؤون الاتحادية التابعة للمجلس التشريعي لغوام القرار رقم ٦٤، وسجلت فيه اعتراضها القوي على التعديلات التي أدخلت على الجزء المتعلق بغوام من مشروع القرار، ولكن الجمعية العامة، رغما عن كل هذه الجهود، اعتمدت فيما بعد مشروع القرار المعدل. وفي هذا الصدد، اعتمد المجلس التشريعي لغوام قانونا يقضي بإنشاء لجنة لإنهاء الاستعمار من أجل أن يمارس الشامورو حقهم في تقرير المصير. وقد قدم مؤخرا إلى المجلس التشريعي مشروع القانون رقم ٣٢٩، الذي يرمي إلى حماية حق شعب الشامورو في تقرير مركزه السياسي ومركز وطنه. وشدد مشروع القانون على أن كل الحقوق في تقرير مصير إقليم غوام من حيث مركزه السياسي يجب أن يمارسها شعب الشامورو دون غيره.

١٦ - وأردف قائلا إن لجنة الموارد بمجلس نواب الولايات المتحدة ستعقد قُبيل نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر جلسات استماع عامة بشأن مشروع قانون الكومنولث. والهدف من جلسات الاستماع هذه هو تقييم ما إن كان هناك تأييد لمشروع القانون، واسترضاء الرأي العام في غوام. وأعضاء المجلس التشريعي لغوام يدركون أن المسؤولية الأساسية عن نيل أي شعب لحقوقه تقع على كاهل الشعب نفسه وأنهم لا يستطيعون وحدهم حل مشكلة غوام. ومن ثم فإنهم يهيبون بالأمم المتحدة أن تستبدل بالنص الحالي للقرار الموحد المتعلق بالأقاليم الصغيرة النص الأصلي المقدم إلى اللجنة الخاصة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ قبل تقديم التعديلات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة؛ وأن تكفل لشعب غوام فرصة الاستماع إلى صوته على قدم المساواة مع الفرصة المكفولة للدولة القائمة بالإدارة؛ وأن تتشاور مع كل من الدولة القائمة بالإدارة والإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي إذا وجدت تباينات واضحة بين التقارير المقدمة منهما؛ وأن توفد بعثة زائرة إلى غوام كي تقيم على نحو أفضل حالة شعب الشامورو المحتل عن طريق تلقي المعلومات منه مباشرة.

١٧ - وغادر السيد شارفوروس طاولة مقدمي الطلبات.

١٨ - وبناء على دعوة من الرئيس، جلس السيد بيتيس (لجنة غوام المعنية بتقرير المصير) إلى طاولة مقدمي الطلبات.

١٩ - **السيد بتيس** (اللجنة الغوامية لتقرير المصير): قال إن الدولة القائمة بالإدارة لم تفعل شيئا خلال الفترة التي انقضت منذ إدراج غوام في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لكي تجري تغييرا أساسيا في الطابع الاستعماري لسيطرتها على غوام. ويجادل البعض بأن الولايات المتحدة الأمريكية الدول القائمة بالإدارة هي دولة محبة للخير. ومع ذلك لا يعدو الاستعمار المحب للخير أن يكون استعمارا. ووفقا للمراسيم الصادرة عن الدولة القائمة بالإدارة، صنفت غوام على أنها "من ممتلكات الولايات المتحدة ولكنها ليست جزءا منها"، أو على أنها "تابعة ومملوكة للولايات المتحدة ولكنها ليست جزءا منها"، على الرغم من عدم إيراد أدنى إشارة إلى إمكانية تقديم عرض إلى غوام في أي وقت من الأوقات لكي تصبح جزءا كاملا من الولايات المتحدة. وأكد على ضرورة نظر أعضاء اللجنة بتأن في الوضع القائم في غوام واتخاذهم إجراء يرمي إلى تعجيل إنهاء الاستعمار.

٢٠ - وأضاف قائلا إن تصنيف غوام كإقليم مستعمَر أصبح الآن معرضا للخطر. إذ يجري الآن باسم الإصلاح المؤسسي بذل جهود متضافرة لتجريد اللجنة الخاصة من أنشطتها المتبقية ومن تعاملها مع شعوب الأقاليم المتبقية. ويجب أن تقاوم اللجنة الجهود المباشرة وغير المباشرة التي تبذلها الدول القائمة بالإدارة لوقف مناقشة موضوع الاستعمار في المجتمع الدولي. وفيما يتعلق بغوام، يشار إلى أنه في الوقت الذي تدافع فيه واشنطن عن الوضع الراهن، تعمد البعثة الدائمة للدولة القائمة بالإدارة في غوام لدى الأمم المتحدة إلى الترويج زعما بأن غوام أصبحت متمتعة بالحكم الذاتي. إن احتياجات غوام وشواغلها، وإن كانت ضئيلة في مخطط مصالح الأمم المتحدة الأمريكية، فهي أساسية لهوية غوام ولبقاء شعبها. إن موارد غوام المحدودة من الأرض، ونمط حياتها، وثقافتها، تتعرض لهجوم مستمر من سياسات الهجرة المتطرفة التي تنتهجها السلطة القائمة بالإدارة والتي أخذت تغير التكوين الديمغرافي في غوام.

٢١ - وأردف قائلا إن إنكار الدولة القائمة بالإدارة وجود حالة استعمار والمحاولات الدنيئة التي تبذلها لإخفاء حقيقة الاستعمار هي بحد ذاتها دليل على وجوده. ومما يؤسف له أن الاعتراضات التي أبدتها الدولة القائمة بالإدارة على أعمال اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار خلال الدورة الحادية والخمسين أدت إلى تشويه ساذج لطبيعة العلاقة الحقيقية بين غوام والولايات المتحدة. وقد قدم الوصف غير الدقيق لهذه العلاقة وللوضع القائم في غوام مرة أخرى لينظر فيه في الدورة الحالية. وعلى الرغم من أن معظم فقرات ديباجة القرار ومنطوقه لم تلاق أي اعتراض، فقد غيرت البيانات المشوهة للحقائق التي أدلت بها السلطة القائمة بالإدارة الفقرات الأخرى بحيث أصبحت بكل بساطة لا تنطبق على الواقع أو أصبحت تعني أن حقوق الشعب المستعمَر ستخضع لمعيار استعماري متواصل. ولعل البعض تأمل أن تؤدي المشاورات مع الدولة القائمة بالإدارة إلى إجراء بحث واستعراض متأنيين للمسائل الموضوعية. ولكن شيئا من هذا لم يحدث ولم تف الدولة القائمة بالإدارة بوعودها بالتعاون.

٢٢ - واستطرد قائلا إن شعب غوام وافق في عام ١٩٨٧ على اقتراح يدعو الى إنشاء وضع سياسي مؤقت يدعى "الكمنولث". وهذا هو الاقتراح الوحيد حتى الآن الذي يتناول مسألة إنهاء الوضع الاستعماري القائم في غوام. ومما يدعو للأسف أن الدولة القائمة بالإدارة تحاول إحداث خلط في هذه العملية. فقد رفضت، أولا، أن تتناول مسألة إنهاء الاستعمار في المفاوضات الموضوعية. وهي تحاول، ثانيا، من خلال سياسات الهجرة التي تنتهجها، أن ترتب الأمور لصالحها، موحية بأن للمهاجرين والمستوطنين أيضا الحق في إنهاء استعمار غوام. وعلى الرغم من أن أعمال الدولة القائمة بالإدارة لن توقف عملية إنهاء الاستعمار - وقد تنفذ انفراديا اذا لزم الأمر فمن المهم عند النظر في مسألة غوام مواصلة إيلاء اعتبار كامل للمعايير الدولية.

٢٣ - وغادر السيد بتيس طاولة الاجتماع.

٢٤ - وتولى السيد دوميتريو (رومانيا) رئاسة الجلسة.

٢٥ - وبناء على دعوة من الرئيس، جلست السيدة كريستوبال (المنظمة الشعبية لحقوق السكان الأصليين) الى طاولة مقدمي طلبات الاستماع.

٢٦ - **السيدة كريستوبال** (المنظمة الشعبية لحقوق السكان الأصليين): قالت إن منظمتها أنشئت بسبب الحاجة إلى الاضطلاع بأعمال تثقيفية في صفوف شعب غوام والاعتقاد بوجوب أن يكون حق التصويت في استفتاء مقبل على المركز السياسي مقصورا على شعب الشامورو، السكان الأصليين. ومن المهم جدا أن تعتمد الأمم المتحدة في الدورة الحالية قرارا تؤكد فيه الجمعية العامة مجددا أن مسألة غوام هي مسألة تصفية استعمار. وأمام أعضاء اللجنة الآن قرار موحد (A/AC.109/2097) اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١٤٨ المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ ويستهدف حرمان شعب الشامورو من حقه الطبيعي في تقرير المصير وتمهيد الطريق لإخراج غوام من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وغوام هي الإقليم الوحيد المشترك فعليا اليوم في عملية تغيير مركزه السياسي المؤقت من بين الأقاليم الإثني عشر المتبقية على هذه القائمة. والطابع الفريد

الوحيد الذي تتميز به غوام هو أن لديها دولة قائمة بالإدارة عظيمة القوة اقتنعت حتى الآن عن التعاون وأهملت التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٢٧ - وأضافت قائلة إن هناك مشروع قانون غوامي بشأن الكمنولث يقترح إنشاء مركز سياسي مؤقت مع حكم ذاتي داخلي محدود ويعترف في الوقت نفسه بأن حق تقرير المصير في غوام هو حق خاص بشعب الشامورو السكان الأصليين. ومن الأهمية بمكان أن يلاحظ هنا أن مشروع القرار هذا صوت عليه مواطنو الولايات المتحدة وأن إعداده والتصديق عليه لا يشكلان عملا فعليا من أعمال تقرير المصير. ويخشى من أن تعتقد الأمم المتحدة، إذا ما أسيء فهم العملية الراهنة، أن العملية المشروعة لتصفية الاستعمار قد حدثت وأن من الممكن إخراج غوام من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويجب الملاحظة أن حكومة الشامورو بدأت عملية تصفية الاستعمار بسنها تشريعين ينشئ أولهما قلم سجل شامورو الذي يعمل كآلية لتسجيل أفراد شعب الشامورو للتصويت على تقرير المصير. وقد حرك إنشاء قلم سجل الشامورو عملية تقرير المركز السياسي لشعب الشامورو نهائيا. وينشئ التشريع الثاني اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار لإعمال وممارسة شعب الشامورو حقه في تقرير المصير. وينص على أن كل سكان الإقليم اعترفوا وسلموا على مشروع قانون الكمنولث، بالحق الطبيعي لشعب الشامورو في تقرير المركز السياسي المقبل لغوام من خلال الاضطلاع بعملية فعلية لتحقيق المصير. ومن المقرر أن تنشئ اللجنة المذكورة ثلاث فرق عمل لمعالجة الخيارات الثلاثة المتعلقة بالمركز، وهي الاستقلال والارتباط الحر والتحول إلى ولاية. والهدف العام للجنة هو الوقوف، من خلال إجراء استفتاء بشأن المركز السياسي، على رغبة شعب الشامورو من حيث علاقته السياسية المقبلة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ونقل هذه الرغبة إلى الرئيس والكونغرس في الولايات المتحدة وإلى الأمين العام للأمم المتحدة.

٢٨ - وأردفت قائلة إنه لمن المؤسف أن تكون حكومة الشامورو في غوام ماضية قدما نحو تصفية الاستعمار بمبادرة منها بينما أخذت الأمم المتحدة تتراجع عن موقفها السابق الراسخ، مستسلمة للأعمال العدوانية الصادرة عن الدولة القائمة بالإدارة. وتشمل هذه الأعمال محاولات حرمان شعب الشامورو من حقه الطبيعي في تقرير المصير، وإحداث بلبلة في مسألة ما ينبغي أن يقصد بمصطلح "شعب غوام". وقد ذكرت الدولة القائمة بالإدارة في تقريرها الأول إلى الأمم المتحدة أن السكان الأصليين لغوام هم شعب الشامورو. ثم أطلقت على شعب الشامورو عقب ذلك اسم "الغواميين" و "سكان غوام" و "شعب غوام". وبدأ يبدو وكأن سكان غوام خليط من الناس لهم كلهم الحق في تقرير المصير. وهناك أيضا حالات تشويه للحقائق بعضها من قبيل الأكاذيب. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة أصبحت تعرف في العالم كنصيرة لحقوق السكان الأصليين، فإنها لعبت في الأمم المتحدة حتى الآن لعبة الحيلة ولم تطلع شعب الشامورو على حقوقه ومركزه تحت رعاية الأمم المتحدة.

٢٩ - واستطردت قائلة إنه مع دنو عام ٢٠٠٠ الذي حددته الأمم المتحدة كموعد نهائي لتصفية الاستعمار في جميع أنحاء العالم، زادت الولايات المتحدة الأمريكية من جهودها لحل مشكلة الشامورو بحرمان هذا الشعب من حقه في تقرير المصير. وليس التغيير الذي أدخل على الفقرة الثانية من الديباجة إلا محاولة لجعل مركز الكمنولث المؤقت مركزا دائما. وهذا بحد ذاته يحول دون اضطلاع شعب الشامورو بعملية فعلية لتقرير المصير. ومن الواضح أن الدولة القائمة بالإدارة لم تتعاون مع اللجنة الخاصة منذ عام ١٩٩٢، ويصعب بدون ذهاب أي بعثات زائرة إلى غوام التأكد من الوضع الفعلي لشعب الشامورو.

٣٠ - ومضت تقول إن شعب الشامورو يطلب من الولايات المتحدة الأمريكية التوقف عن محاولة إخراج غوام من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى أن يقول هذا الشعب كلمته في استفتاء بشأن تقرير المصير. وطلبت من اللجنة أن تعترض على الصيغة الحالية لمشروع القرار المتعلق بغوام. وقالت إنه في حين أن الفقرة السابعة من الديباجة تنص على أن "الهجرة إلى غوام جعلت شعب الشامورو، 'السكان الأصليين' أقلية في وطنه"، يُعترف في الفقرتين ٤ و ٥، كما يبدو، بأن للمهاجرين إلى غوام حقوقا في تقرير المصير، ومن ضمنهم شعب الشامورو. إن هذه التغييرات التي أدخلت على مشروع القرار بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية تنافي جوهر هدف اللجنة وولايتها. لقد بنيت الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية على أساس افتراض أن الحكم الصالح يقوم على قبول المحكومين بأن يُحكموا. وفي حالة غوام، لم يلتمس قبول شعب الشامورو قط.

٣١ - وانسحبت السيدة كريستوبال.

٣٢ - وبناء على دعوة من الرئيس، جلس السيد تيهان (رابطة ملاك الأراضي في غوام) إلى طاولة مقدمي طلبات الاستماع.

٣٣ - **السيد تيهان** (اتحاد مُلاك الأراضي في غوام): قال إن استعراض مسألة غوام هذه السنة حاسم بصفة خاصة لسبب أساسي هو شدة ازدياد الضغط لإقناع المجتمع الدولي بأن الأوضاع الاستعمارية لم تعد قائمة. وهذا مدعاة للقلق الكبير، لأن حكومة الولايات المتحدة لم تبت خلال السنوات العشر الماضية في اقتراح محدد أبداه شعب غوام لانشاء عملية تفضي في النهاية إلى إنهاء الوضع الاستعماري في غوام.

٣٤ - وقال إن إجراء انتخابات محلية في غوام لاختيار الحاكم والمشرعين والعمد المحليين لم يجعل غوام متمتعة بالحكم الذاتي. ذلك أن السلطة القانونية للدولة القائمة بالإدارة تصف بالتحديد سلطات الحكومة وتجعلها مقيدة. كما احتفظت الدولة القائمة بالإدارة بحقها في إلغاء أي قانون محلي تسنه حكومة غوام المنتخبة. ثم أن الدولة القائمة بالإدارة تحتفظ لنفسها بسلطات الحكم عموما، وتسن جميع أشكال القوانين التي تؤثر في غوام دون موافقة السكان. والقول بأن الانتخابات الديمقراطية تعني الحكم الذاتي مرجعه فكرة سخيفة هي أن المركز السياسي ليس قضية هامة في السياسة المحلية. وفي حالة غوام، فإن مركزها السياسي قضية حاسمة، لأن استمرار المركز الاستعماري للإقليم يؤثر ويعرقل كثيرا نموه السياسي والاقتصادي، ويزيد من سوء تزعزع نظامه الاجتماعي.

٣٥ - ولا جدال في أن الأقاليم الجزرية الصغيرة والدول الجزرية الصغيرة تواجه مشاكل مشتركة هي: حجم السوق، ومشاكل النقل، وأثر الكوارث الطبيعية، وكثافة السكان وما إلى ذلك. بيد أنه لا سبيل إلى مقارنة الجزر التي تتحكم في مواردها الذاتية وتسن قوانينها وتبت بنفسها في أمور مثل الهجرة، بالجزر التي لا تستطيع أن تتخذ هذه القرارات بسبب مركزها الاستعماري. ولا تستطيع غوام أن تتحكم في مواردها، أو إدارة الهجرة فيها أو تتخذ قرارات كثيرة تتعلق بمستقبلها بسبب القوانين والمراسم الاستعمارية. والدولة القائمة بالإدارة تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ القرارات. ولهذه الأمور صلة بنجاح جهود الدولة القائمة بالإدارة في إضعاف لهجة القرار

المتعلق بغوام. وعملية إنهاء الاستعمار في نظر الخاضعين للاستعمار لا تعدو أن تكون محاولة دولية لإعلان نجاح العقد الدولي للقضاء على الاستعمار.

٣٦ - قد أسس شعب غوام مؤخرا لجنة غوام لإنهاء الاستعمار. وتشكلت هذه اللجنة الجديدة بسبب عدم اهتمام الدولة القائمة بالإدارة خلال السنوات العشر الماضية بمطالبة شعب غوام عام ١٩٨٧ في الحصول على وضع مؤقت في الكمنولث، وإنهاء استعمار شعب شامورو في نهاية المطاف. وكانت ولاية اللجنة هي تنفيذ عملية إنهاء الاستعمار وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥) وإجراء تصويت لدى شعب شامورو لمعرفة ما إذا كان الوضع الذي يريده هو الاستقلال، أو حرية الانتساب، أو الاندماج. والقانون المحلي يشترط تصويت شعب شامورو، لأنه هو الشعب الذي استعمرته الولايات المتحدة الأمريكية. وواضح أن سياسة السلطة القائمة بالإدارة بالهجرة سياسة استعمارية، وأن الخاضعين للاستعمار وحدهم هم الذين يستطيعون أن يقرروا مركز الإقليم مستقبلا.

٣٧ - وأثنى على اعتماد قرار اللجنة الخاصة في عام ١٩٧٦، واعتبره أدق قرار على الإطلاق أحيل بالنيابة عن غوام إلى الجمعية العامة. وقد تعرض القرار فيما بعد لتعديل غير سليم بسبب جهود متضافرة من جانب بعض الدول القائمة بالإدارة، مما يعني وجود عوائق تنظيمية في الأمم المتحدة ذاتها. وأعرب عن أمله في أن تعدل اللجنة الرابعة كثيرا خلال الدورة الحالية مشروع قرار الجمعية العامة المتعلق بغوام. وحرصا على السير قدما بعملية إنهاء الاستعمار، دعا إلى إعادة الأخذ بالنص الذي اعتمدته اللجنة الخاصة عام ١٩٩٦. كما أكد مجددا الدعوة إلى إيفاد بعثة لزيارة غوام، ودعوته لاستضافة حلقة دراسية لإنهاء الاستعمار في منطقة المحيط الهادئ.

٣٨ - **السيد نونييس موسكويرا** (كوبا): قال إنه، كما يعرف السيد تيهان، قد بدأت في العام الماضي سلسلة مشاورات غير رسمية بين أعضاء لجنة إنهاء الاستعمار والدولة القائمة بالإدارة، وأسفرت هذه المشاورات عن نص مشروع القرار المتعلق بغوام. وقد أدخلت تغييرات كبيرة على النص. وتساءل عما إذا كانت هذه المشاورات قد عادت بأي نفع على شعب غوام. ومن الشائق معرفة ما إذا كان قد ساعد على تحسين حالة غوام، وغيَّر موقف الدولة القائمة بالإدارة من غوام. وقال إنه يثير هذه الأسئلة بسبب انقضاء سنة منذ إجراء المشاورات.

٣٩ - **السيد تيهان** (اتحاد مُلاك الأراضي في غوام): قال إن المؤسف أن هذه المشاورات لم تحسِّن بشكل ملحوظ وضع شعب شامورو في غوام. فهي لم تزد عن أن أتاحت متسعا من الوقت لإضعاف القرار مرة أخرى. فما زال زعماء السلطة القائمة بالإدارة يقومون بمناقشات طويلة لم تسفر حتى الآن عن أية نتائج. وفي الوقت نفسه، تستمر الهجرة إلى غوام، مسببة بذلك قلقا لسكانها. ولم يجرأ تقدم على القضايا المتعلقة بإعادة الأراضي، أو تغيير في سياسة نقل الحقوق إلى أرض شعب شامورو. ولم تتخذ الدولة القائمة بالإدارة أية إجراءات لضمان حق شعب شامورو في تقرير المصير. وقال إن قرارات عام ١٩٩٧ تعكس نتائج هذه المشاورات.

٤٠ - **السيد أوفيا** (بابوا غينيا الجديدة): قال إن مسألة قانون كمنولث غوام قد أثيرت خلال عملية التفاوض بين اللجنة الخاصة والدولة القائمة بالإدارة. وتساءل عما إذا كان قد طرأ تقدم خلال المفاوضات بين قادة غوام والدولة القائمة بالإدارة حول هذا القانون.

٤١ - **السيد تيهان** (اتحاد مـُلاك الأراضي في غوام): قال إنه منذ أن أقر شعب غوام قانون كمنولث غوام قبل عشر سنوات، تكررت المحاولات لجعله موضع نظر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد جرت جلسات استماع أوصت بأن يعرض ممثلو غوام المسألة على حكومة الولايات المتحدة للنظر فيها. ومع ذلك لم يتحقق أي تقدم ملموس، والمأمول إجراء جلسات استماع مشابهة في عام ١٩٩٧. وفي أيلول/سبتمبر وحده من عام ١٩٩٧ تغيرت مواعيد هذه الجلسات ثلاث مرات. ورأى أن قانون كمنولث غوام قانون انفرد باتخاذه شعب غوام، فهو لم يلق تمويلا أو دعما من حكومة الولايات المتحدة، واحتاج جهدا كبيرا من شعب غوام. ومع ذلك من المأمول تحقيق قدر من التقدم.

٤٢ - غادر السيد تيهان طاولة الاجتماع.

٤٣ - بناء على دعوة من الرئيس، جلس السيد أولوا غاريدا (شعب شامورو) إلى طاولة مقدمي طلبات الاستماع.

٤٤ - **السيد أولوا غاريدا** (شعب شامورو): قال إن شعب شامورو قد اعتاد دائما أن يترك لمسؤوليه المنتخبين أمر القضايا السياسية التي تؤثر فيه وفي وطنه دوليا. ورغم عدم اشتراك شعب شامورو مطلقا في الحلقات الدراسية والاجتماعات الإقليمية للجنة الخاصة، فإنه مع ذلك ظل يرصد باهتمام كبير كافة تقارير وقرارات الجمعية العامة المتعلقة بغوام. وقال إن مشروع القرار المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ لا يتمشى مطلقا مع القرارات السابقة. فهو يرفض كافة المبادئ الرئيسية التي تتصل بأغراض الأمم المتحدة ورسالتها، ويتنافى تماما مع أغراض اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. وقد رأت اللجنة الخاصة على الدوام أن لشعب شامورو الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير؛ وأن جميع الأراضي التي استولى عليها المستعمر يجب أن تعود إلى شعب شامورو؛ وأن من واجب الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالهوية السياسية والثقافية والإثنية لشعب شامورو؛ وأن من واجب المستعمر أن يعترف ويستجيب لمخاوف شعب شامورو من تدفق المهاجرين دون ضابط إلى الجزيرة؛ وأن على الولايات المتحدة تنفيذ برامج لتشجيع النهوض بلغة شعب شامورو وثقافته ودراسة تاريخه. وانعكست هذه القضايا وكثيرات غيرها في القرار المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ورأى أن في مشروع القرار أوجه تضارب، وأن التغييرات التي أدخلت على نصه غير مقبولة إطلاقا. وسرد كثيرا من الاختلافات بين مشروع القرار الحالي والقرارات السابقة.

٤٥ - ورأى من واجب الأمم المتحدة أن تعترف بأن الولايات المتحدة خرقت جميع وعودها والتزاماتها التي قطعتها على نفسها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة والقرارات المتعلقة بغوام. فمنذ احتلال الجزيرة، دأب المحتل بصورة منتظمة ومنهجية على محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية. والحظر المفروض على لغة شامورو وعلى التقاليد الثقافية، والاستيلاء على أراضي شامورو بشكل غير شرعي من خلال أوامر تنفيذية، شواهد كافية على ذلك. وظل شعب شامورو دائما يرى أن الغرض من الأمم المتحدة هو النهوض بالسلام وحماية حقوق الشعوب

المضطهدة أو المستعمرة، وأنه لا توجد أمة تعلو على هذا المبدأ الأساسي. ورأى أن كون الولايات المتحدة عضوا مؤسسا للأمم المتحدة لا يعفيها من التقيد بسياسة المنظمة. وهناك بلدان تريد أن تشارك الولايات المتحدة في إدانتها للصين على انتهاكاتها لحقوق الإنسان، ولكنها في نفس الوقت تلتزم الصمت أو تتجاهل تماما تصرفات الولايات المتحدة مع الشعوب الأصلية التي استعمرتها. ويود شعب شامورو أن يشير إلى انتهاك حقوق الإنسان الخاصة به. وهو يناشد الأمم المتحدة تصحيح غلطة جسيمة في مشروع القرار. فقد طلب من الجمعية أعضاء اللجنة الرابعة أن يصوتوا لتأييد تعديل القرار الذي يتناول مسألة غوام والذي يبين أن لشعب شامورو الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وأنه هو الوحيد الذي يملك حق إنهاء استعماره وليس الرعايا الأجانب أو المهاجرين أو قوات الاحتلال التابعة للولايات المتحدة. ولا تتقيد الدولة القائمة بالإدارة بقرارات اللجنة في مسألة غوام منذ عام ١٩٤٦. وكان أخطر انتهاكاتها هو السماح بهجرة الأجانب ورعايا آخرين لغوام. فهذا العمل نوع بطيء من الإبادة العنصرية، ومحاولة للاستخفاف بحياة شعب شامورو وتدمير ثقافته وهويته. ومن واجب الولايات المتحدة أن تعيد دون قيد أو شرط كافة الأراضي التي سرقتها من شعب شامورو. وكرر طلبه بأن توفد المنظمة بعثتين منفصلتين إلى غوام: إحداهما لكي تشاهد على الطبيعة احتجاجات شعب شامورو على مصادرة الأراضي، وأخرى لكي ترصد عملية التصويت عند تنفيذ حق شعب شامورو لحق تقرير المصير يوم ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩.

٤٦ - **السيد مقداد** (الجمهورية العربية السورية): تساءل عما يستوجب الاعتراض بالتحديد في صيغة قرار عام ١٩٩٧.

٤٧ - **السيد أولوا غاريدو** (شعب الشامورو): قال إنه يعترض على التغييرات التي أدخلت على الفقرات ١ و ٣ و ٤ و ٥ من مشروع القرار بشأن دوام غوام لعام ١٩٩٧، والتي تنطوي على خروج على صيغة الفقرات المقابلة في قرار عام ١٩٩٦. وتؤدي الصيغة الجديدة إلى تغيير كامل في الآثار المترتبة على عملية إنهاء الاستعمار بالنسبة للسكان الأصليين لغوام، أي شعب الشامورو.

٤٨ - **وغادر السيد أولوا غاريدو طاولة الاجتماع.**

٤٩ - وبناء على دعوة من الرئيس، جلست السيدة أولوا غاريدو (رابطة مُلاك أراضي الأجداد لغوام) مقعدا على طاولة مقدمي الالتماسات.

٥٠ - **السيدة أولوا غاريدو** (رابطة مُلاك أراضي الأجداد لغوام): قالت إن الشامورو هم السكان الأصليون لغوام، ولهم تاريخ وثقافة ولغة يتسمون بالغنى. وقد عاشوا على الجزيرة لما يقرب من ٠٠٠ ٥ سنة، يفلحون أراضيها الخصبة ويستغلون موارد المحيط الغنية. وأدى وصول المستعمرين الأسبان إلى الجزيرة في عام ١٥٦٥ إلى اضطراب هذا التواجد الهادئ نسبيا، وقد استغل المستعمرون الأسبان غوام كمحطة للتموين على طريق التجارة بين المكسيك والفلبين. وكنتيجة لأنشطة الجزويت وأفراد البعثات التبشيرية الآخرين الذين يسعون إلى تبشير "غير المؤمنين" بالإنجيل، وبحلول عام ١٦٩٩ كان هناك فقط نحو ٠٠٠ ٥ من الشامورو على قيد الحياة من أصل ٠٠٠ ١٠٠. وقد أُجبر الشامورو على تسليم وطنهم وثقافتهم ولغتهم وأنفسهم إلى أسبانيا.

٥١ - وأضافت قائلة إنه في عام ١٨٩٨، وخلال الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية واسبانيا، استولت القوات الأمريكية على غوام، وفي ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٩٨ أعلنت بصفة رسمية مستعمرة للولايات المتحدة الأمريكية. وقد انتقل شعب الشامورو ووطنهم من مستعمر إلى آخر. وقد سجل هذا بداية ٥٢ عاما من حكم الأسطول البحري للولايات المتحدة.

٥٢ - واسترسلت قائلة إن الحكام البحريين قد أصدروا أوامر عامة كوسيلة للسيطرة على شعب الشامورو وإعادة تثقيفهم بالأساليب الأمريكية. وتم حظر أيام الأعياد المحلية والعادات التقليدية، وفـُرضت ضرائب وأجبر السكان على السخرة. وانتهاكا لمعاهدة باريس المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأسبانيا، جرى فرض السرية على وثائق الأراضي واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في إخفاء هذه الوثائق.

٥٣ - واستطردت قائلة إنه في عام ١٩٠١، بدأ الشامورو في تقديم التماسات إلى كونغرس الولايات المتحدة لبحث المظالم المتعلقة بحقوقهم المدنية وحقوق الإنسان الخاصة بهم. وفترة بعد أخرى جرى تجاهل هذه الالتماسات، وقرر الكونغرس أنهم غير مستعدين للحكم الذاتي. وجرت أهم المحاولات لتحقيق العدالة في عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٩. وختاما، في أيار/ مايو ١٩٤٩، أصدر الرئيس ترومان تعليمات إلى وزارة الداخلية بمنح جميع سكان أقاليم المحيط الهادئ حكومة مدنية وكامل الحقوق المدنية. وفي آب/أغسطس ١٩٥٠، جرى نقل إدارة غوام من وزير البحرية إلى وزارة الداخلية. وجرى الإعلان مرات عديدة عن أن الولايات المتحدة الأمريكية لن يمنعها شيء عن استمرار سيطرتها على غوام. ووراء اهتمامها الحالي بحماية الحياة البرية - الطيور أو الفراش أو القواقع النادرة - تكمن رغبتها في خدمة مصالح أمنها القومي والوفاء باحتياجاتها الدفاعية في المستقبل. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في إمكانية استيعاب آلاف من اللاجئين السياسيين من أراضي أخرى في الجزيرة، في حين أن صرخات الشامورو لطلب العدالة لم تلق اهتماما.

٥٤ - ومضت قائلة إن هناك صلة مباشرة بين استعادة الشامورو لممتلكات أجدادهم وحريتهم. فقد أخذت أراضيهم بطريقة ظالمة وستتحقق العدالة فقط بعودة تلك الأراضي. وتمثلت قمة الاستخفاف الذي أبدته الولايات المتحدة الأمريكية في عرضها إعادة أراضي الشامورو إذا ما تم سداد بلايين الدولارات إليها مقابل بيع الأراضي التي سبق أن استولت عليها، مع وعود بإعادتها إلى مـُلاكها عندما تصبح القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة في غير حاجة إليها. ورفض شعب الشامورو بشدة أن يدفع إلى الولايات المتحدة الأمريكية ثمن إعادة أراضي أجداده. وتعتبر المحاولات الرامية إلى الاحتفاظ بتلك الأراضي من أجل المستقبل بحجج مختلفة متعارضة مع جميع قوانين العدالة والإنسانية. فشعب الشامورو لا يريد سيدا محسنا. فهو يريد أن يكون حرا وصاحب السيادة في وطنه، وأن يقرر لنفسه مصيره السياسي وحماية لغته وثقافته والحفاظ عليهما من أجل الأجيال المقبلة من الشامورو.

٥٥ - وقالت إنه يتعين أن يشتمل القرار المتعلق بمسألة غوام مرة أخرى على الصيغة الأصلية التي تدعو إلى الإعادة الفورية إلى الشامورو لأراضي أجدادهم وأن تقتصر عملية إنهاء الاستعمار من خلال تقرير المصير على السكان الأصليين لغوام، أي شعب الشامورو. وناشدت الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد إلى الشامورو أراضيهم وفي الوقت نفسه حريتهم الضائعة.

٥٦ - وغادرت السيدة أولوا غاريدو طاولة الاجتماع.

٥٧ - وبناء على دعوة من الرئيس، جلس السيد سان نيكولاس (رئيس قبلي، قبائل الشامورو بجزر ماريانا) إلى طاولة مقدمي طلبات الاستماع.

٥٨ - **السيد سان نيكولاس** (رئيس قبلي - قبائل الشامورو بجزر ماريانا): قال إن قبائل الشامورو بجزر ماريانا تسعى إلى الحصول على اعتراف الأمم المتحدة بأنها شعب واحد. وقد شعر الشامورو بالقلق لأنه بالرغم من طلبات زعمائهم السياسيين، فإن مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الخاصة الجمعية العامة باعتماده في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (A/52/23 (Part VI)) قد تضمن صيغة جديدة وغير مقبولة حذفت منها أي إشارة إلى حق شعب الشامورو في تقرير المصير، بالرغم من أنها قد ظهرت في قرارات الجمعية العامة السابقة بشأن غوام. وتقف قبائل الشامورو بجزر ماريانا في تضامن مع جميع المنظمات التي تعارض أي شكل من أشكال تقرير المصير ينطوي على التنازل عن حقوق السيادة التي وهبها الله لها. وتعارض قبائل الشامورو بجزر ماريانا مشروع قانون كمنولث غوام وتؤيد السيد خوزيه أولوا غاريدو، الذي تحدث في هذه الجلسة بالنيابة عن أمة الشامورو.

٥٩ - وأشار إلى أن شعب الشامورو قد عاش في غوام وجزر ماريانا (سايبان، وتينيان، وروتا، الخ.) لأكثر من ٤٠٠٠ سنة. وقبل استعمارهم بواسطة أسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، عاش الشامورو في كيانات سياسية تتمتع بالحكم الذاتي، مثل الهنود الأمريكيين والشعوب الأصلية الأخرى. وفي وقت لاحق، لم تتح للشامورو الفرصة لممارسة حقهم، باعتبارهم الشعب الأصلي لجزر ماريانا، في الحكم الذاتي الحر. وجرى تقسيم شعب الشامورو إلى هيكلين حكوميين منفصلين: كانت غوام إقليما ملحقا بالولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن جزر ماريانا أصبحت كمنولث جزر ماريانا الشمالية. ولم يكن هناك أي تعبير واضح عن إرادة الشامورو فيما يتعلق بحالة هذين الكيانين السياسيين. وفي عام ١٩٤٦، حصل حق الشامورو في تقرير المصير على اعتراف دولي من قبل الأمم المتحدة، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها عضوا في المنظمة. ولا يزال يتعين مع ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية أن تسمح لشعب الشامورو بممارسة هذا الحق.

٦٠ - وغادر السيد سان نيكولاس طاولة الاجتماع.

٦١ - **السيد سكوت** (الولايات المتحدة الأمريكية): تحدث ممارسا لحق الرد، فقال إن حكومة الولايات المتحدة وممثلي غوام يتابعون نفس الهدف، وهو التوصل إلى تقرير شعب الجزيرة لمصيره في حرية. وقد اختلفت مواقفهما فيما يتعلق بمن يكون له الحق في المشاركة في هذه العملية. وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن حق تقرير المصير لغوام ينبغي أن يمارسه شعب غوام بأكمله، وليس جزء فقط من السكان. ويبدو أن أولئك الذين يتحدثون في هذا الاجتماع لا يعترفون بالحقوق المدنية لأغلبية سكان غوام. ومن الصعب تصور أن تشارك الأمم المتحدة في أي عملية لحق تقرير المصير تتأثر فيها أغلبية الشعب نتيجة لاستبعادها على أسس عرقية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، جميع الأشخاص سواء أمـــام القانـــون. ولا يسمح الدستور بإجراء انتخابات يجري استبعاد جزء من السكان منها على أسس عرقية. وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن يؤيد وفده الرأي القائل بأنه

ينبغي أن تكون لحقوق فئة من السكان الأولوية على حقوق الآخرين. ولا تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية أي برنامج أو مشروع يستبعد سكان غوام من غير الشامورو.

٦٢ - وفيما يتعلق بمسألة الأراضي، قال إن تحديد الفائض من الأراضي الاتحادية كان الخطوة الأولى في برنامج يرمي إلى نقل ملكية الأراضي إلى سكان غوام، وهو برنامج سيجري الاضطلاع به وفقا لقوانين ولوائح الولايات المتحدة الأمريكية. وقال إن حكومته ملتزمة بالعمل مع شعب غوام بأكمله بغية إيجاد حل لوضعه السياسي وفقا بمبدأ تقرير المصير. ويتعين مع ذلك بلوغ الغاية النهائية للعملية وفقا لقوانين الولايات المتحدة الأمريكية والمبدأ الذي يقضي بأن يمارس المواطنون ككل تقرير المصير.

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في إطار بنود أخرى في جدول الأعمال) (تابع) ((A/52/23 (Parts V-VI) و A/C.4/52/L.3 و L.4؛ و A/AC.109/2071 و 2072 و 2074-2078 و 2080-2082 و 2084 و 2086-2088 و 2090)

البند ٩٠ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) ((A/52/23 (Part IV)* (الفصل الثامن) و A/52/365)

البند ٩١ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية (تابع) (A/52/23 (Part III))*

البند ٩٢ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/52/3* (الفصل الخامس، الفرع هاء) و A/52/3 (Part IV)* (الفصل السابع) و A/52/185؛ و A/AC.109/L.1866؛ و E/1987/81 و Add.1)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/52/38* (الفصل الخامس، الفرع هاء))

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/52/388 و Add.1)

---

* ستصدر فيما بعد.

٦٣ - **السيد فالي** (البرازيل): قال إن وفده يؤيد تأييدا كاملا البيانات التي أدلى بها في جلسات سابقة وفد أوروغواي (باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي) ووفد باراغواي (باسم مجموعة ريو) وخاصة بنود إعلان عام ١٩٩٦ بشأن جزر مالفيناس.

٦٤ - وفيما يتعلق بمسألة تيمور الشرقية، أشار إلى أن حكومته أكدت على الدوام أهمية التوصل إلى حل عادل ومقبول دوليا لهذه المسألة يتسق مع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وتعلق البرازيل آمالا كبرى على المحادثات المباشرة بين الأطراف وتؤيد بقوة العملية الثلاثية الأطراف المنفذة تحت إشراف الأمين العام فضلا عن الحوار المتعلق حصرا بتيمور الشرقية.

٦٥ - وأشار الى أن مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية المعقود في البرازيل في تموز/يوليه ١٩٩٧ اتخذ قرارا بإنشاء ثلاث فئات من المراقبين لدى الجماعة. وعملا بأحكام ذلك القرار، يمكن لممثلي المنظمات والحركات السياسية من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الناطقة بالبرتغالية أن تشارك في الاجتماعات التي تعقدها الجماعة، وهو تدبير سيتيح لممثلي تيمور الشرقية، على وجه الخصوص، حضور تلك الاجتماعات.

٦٦ - **السيد دودش** (تونس): قال إنه يرحب بروح التعاون والحكمة التي تحلت بها الدول القائمة بالإدارة واللجنة الخاصة اللتان نجحتا في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص قرار شامل فيما يتعلق بالأقاليم الصغيرة، بل إن هذا التوافق في الآراء قد تزايد قوة أثناء النظر في التعديلات التي اقترحها الاتحاد الأوروبي لمشروع القرار بشأن مسألة أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وينبغي مواصلة هذا الاتجاه بحيث يكفل التعاون بين جميع الدول الأعضاء في القضاء النهائي على الاستعمار بحلول بداية القرن القادم، والتقدم الكبير المحرز في هذا المجال في الدورة السابقة ما هو إلا باعث على التفاؤل. فقد جسد قرار السنة الماضية المبادئ التي ينبغي الاهتداء بها عند النظر في الحالة في الأقاليم الصغيرة. وينبغي أن تحدد، على أساس المشاورات، الخطوات والطرق العملية التالية الرامية الى التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار.

٦٧ - ومضى يقول إن إحدى الأولويات في هذا المجال هي صياغة برامج بالتعاون بين اللجنة والدول القائمة بالإدارة تتضمن تدابير تنفذ بمشاركة من سكان الأقاليم الصغيرة المعنية. ويحدد مرفق قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ ثلاث طرق لتحقيق الحكم الذاتي وهي: الاستقلال والارتباط الحر بدولة مستقلة والاندماج في دولة مستقلة. وفي الممارسة العملية، من الممكن أن تتبع أشكال مختلفة أخرى عديدة لكن أهم شيء هو أن يقوم سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أنفسهم باختيار مركزهم السياسي في المستقبل. وتتمثل مهمة اللجنة في هذا المجال في مساعدة السكان الأصليين في ممارسة حقهم في تقرير المصير دون فرض خيار معين عليهم. وفي الممارسة العملية، تنفذ المهمة في ضوء ظروف كل حالة بعينها، فتجرى استفتاءات أو انتخابات في بعض الحالات ويتم التوصل إلى اتفاقات في حالات أخرى بين الدول القائمة بالإدارة وممثلي الأقاليم الصغيرة. ويجب أن تحل هذه المسألة في ضوء الطابع الخاص لكل إقليم بالتراضي والتعاون بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة وبمشاركة من سكان الأقاليم المعنية.

٦٨ - وأضاف قائلا إن ثمة مسألة أخرى ذات أولوية هي تحديد الطرق المناسبة لتقييم الحالة في الأقاليم الصغيرة. فقد أشار قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٥١ ألف المؤرخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٧ إلى أن إيفاد بعثات الأمم المتحدة الزائرة للأقاليم في وقت مناسب وبالتشاور مع الدول القائمة بالإدارة يشكل وسيلة فعالة لتقييم الحالة في الأقاليم. وتبعا لذلك، فإن وفده يرى أن من المفيد إجراء مشاورات بين اللجنة والدول القائمة بالإدارة بغرض الاتفاق على برنامج يكفل تنظيم إيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم الصغيرة.

٦٩ - **السيد عبد الواحد** (باكستان): قال إن أحد أهداف الأمم المتحدة هو تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. وقد أسهمت الأمم المتحدة مساهمات هامة في تحقيق الحرية لمئات الملايين من الأشخاص في أرجاء الكرة الأرضية وتعد الزيادة في عضوية المنظمة من ٥١ دولة إلى ١٨٥ دولة دليلا واضحا على إنجازات الأمم المتحدة. فمنذ اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في عام ١٩٦٠ انضم ما يزيد على ٦٠ إقليما مستعمرا سابقا إلى الدول المستقلة المتجاملة. ويجب المحافظة على روح التعاون هذه بغية تحقيق الحرية بكافة السبل. وتتطلع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية البالغ عددها ١٧ إقليما إلى الأمم المتحدة. ويجب على المجتمع الدولي أن يوحد جهوده إذا أراد الإطاحة بما تبقى من عبودية من جراء الاستعمار بحلول سنة ٢٠٠٠.

٧٠ - وأعرب عن ترحيب وفده بالرد الايجابي من جانب الدول القائمة بالإدارة على الدعوة للمشاركة بصورة فعالة في عملية إنهاء الاستعمار. فإقامة حوار بناء مكّن من اتخاذ قرارات بتوافق الآراء بشأن الأقاليم الصغيرة مما يشكل تطورا يحظى بالترحيب. ويلزم اتباع نهج عملية ومبتكرة بقدر أكبر من أجل التوصل إلى طرائق وآليات لممارسة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي للحق في تقرير المصير مع مراعاة الظروف الخاصة بكل إقليم.

٧١ - وأكد أنه يجب على اللجنة أن تسعى إلى إقناع الدول القائمة بالإدارة ببذل جهود لتعزيز الوعي بالحق في تقرير المصير بين شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ وتنويع اقتصادات الأقاليم؛ والحفاظ على الهوية الثقافية لشعوب هذه الأقاليم؛ وإنهاء جميع أنواع النشاط العسكري في الأقاليم؛ والحصول على تصريح يتيح لبعثات الأمم المتحدة زيارة الأقاليم؛ وتقديم معلومات بشأن الكوارث الوطنية ومشكلة الاتجار بالمخدرات والأنشطة غير القانونية الأخرى؛ واتخاذ تدابير لحماية البيئة.

٧٢ - وأعرب عن رغبة وفده في أن يعرب عن قلقه إزاء القرار المتخذ مؤخرا بنقل وحدة إنهاء الاستعمار إلى إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، فحيث أن الطابع السياسي لعمل هذه الوحدة لم يتغير فينبغي أن تبقى في إدارة الشؤون السياسية.

٧٣ - وأشار إلى أن الحق في تقرير المصير هو حق أساسي مكفول لجميع الشعوب. وقد حصلت باكستان على استقلالها من خلال ممارسة هذا الحق ولذلك ترى أنه لزاما عليها من الناحية الأخلاقية أن تؤيد الشعوب التي لم تحرر نفسها بعد في جميع أرجاء العالم من العبودية الأجنبية وتعارض بعزم السيطرة أو الاحتلال الأجنبيين بجميع أشكالهما ومظاهرهما، ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يكون انتقائيا في نهجه: فيجب الاعتراف بالحق في تقرير

المصير بالنسبة للجميع ويجب أن يُمنح لجميع الشعوب بغض النظر عن نظامها الاجتماعي أو عقائدها أو ديانتها. وينبغي لذلك أن تحظى جميع المناطق بنفس الاهتمام.

٧٤ - وأضاف قائلا إن وفده يلفت الانتباه إلى أن المجتمع الدولي لم يقم بإعمال حق كشمير غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وهو الحق الوارد في عدد من قرارات مجلس الأمن وخاصة القرار ١٢٢ (١٩٥٧) المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧. وخلال التسعة عشر عاما الماضية، تعرض شعب كشمير لاضطهاد وقمع غير إنسانيين، فادعاء الهند بأن جامو وكشمير جزءا لا يتجزأ من الهند هو هزل بلا أساس قانوني أو تاريخي. ولا تزال مسألة جامو وكشمير مطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة بوصفها مسألة لم تحل؛ ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل على لا مبالاته بينما يُقتل الآلاف بلا رحمة ويغتصبوا ويشوهوا. ولا يمكن أن تضيع هباء صرخة شعب كشمير للمطالبة بالحرية: فإنكار حق هذا الشعب في تقرير المصير هو انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي.

٧٥ - وقال إن وفده يكرر الالتزام الذي لا يحيد عنه تجاه قضية إنهاء الاستعمار، فلو تعاون الجميع فلن يكون هناك ما يحول دون القضاء على الاستعمار قبل حلول الألفية المقبلة.

٧٦ - **السيد بيريز - غريفو** (اسبانيا): قال إنه رغم نجاح الأمم المتحدة غير المشكوك فيه في مجال إنهاء الاستعمار فإن ما بقي على قيد الحياة من مخلفات العهد الاستعماري ظلت محور اهتمام المنظمة. وقال إنه ليس هنالك علاج شامل يشفي من الاستعمار. وقال إن الشعوب المستعمرة قد مارست في معظم الحالات، حقها في تقرير المصير، وإن ذلك المبدأ ينطبق بالمثل على الأقاليم التي لا زالت تحت الحكم الاستعماري. أما المستعمرات المقامة في أقاليم دول أخرى فأمر مختلف: فهنالك لا يمكن إنهاء الاستعمار إلا بإعادة إنشاء الوحدة الإقليمية للدول المتأثرة، وليس لذلك من بديل. وقال إن جبل طارق يقع ضمن هذه المجموعة. وإن الاحتفاظ بتلك المستعمرة الأخيرة على الأرض الأوروبية لا يلائم واقع العالم المعاصر وخاصة مع حقيقة أن كلا من اسبانيا والمملكة المتحدة عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي وفي الاتحاد الأوروبي. وقال إن جبل طارق، وهو تاريخيا وجغرافيا جزء لا يتجزأ من اسبانيا، يختلف عن الأقاليم المستعمرة الأخرى التي أخذت بالقوة، من حيث أنه قد حول الى قاعدة عسكرية من قبل الدولة المستعمرة. وقال إن خطاب الوزير الأول لجبل طارق أمام اللجنة الرابعة لا ينبغي أن يخدع أحدا: فجبل طارق مستعمرة للمملكة المتحدة رغم أن سكان الإقليم الفعليين ليسوا شعبا مستعمرا. وأضاف أن السكان المعنيين ليسوا سكانا أصليين، وإنما هم سلالة المستوطنين البريطانيين وأناس أحضرتهم الدولة المستعمرة لتنمية التجارة ولخدمة القاعدة العسكرية، ونتيجة لذلـــك فإن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق عليها. وكان ذلك هو قرار الجمعية العامة ٢٣٥٣/٢٢ المؤرخ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧.

٧٧ - وقال إن للأمم المتحدة نظرية واضحة ومستقرة تماما ولا تحتمل الغموض أبدا بشأن جبل طارق، وهي تعتبر أساسا إنهاء استعمار جبل طارق مسألة استعادة الوحدة الإقليمية لإحدى الدول. وقد أعلن قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ بأن كل محاولة تستهدف تمزيق الوحدة الإقليمية جزئيا أو كليا لبلد ما هي مخالفة لأغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وأضاف أن الجمعية العامة قررت في عدد من القرارات اللاحقة أن مبدأ الوحدة الإقليمية يتصل اتصالا كاملا بمسألة إنهاء الاستعمار في جبل طارق. وقد

عمدت الجمعية العامة بصفة خاصة في قرارها ٢٤٢٩/٢٨ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ الى حث الدولة القائمة بالإدارة على إنهاء الوضع الاستعماري لجبل طارق. وبدءا من عام ١٩٨٥ عـُقدت محادثات ثنائية بين حكومتي المملكة المتحدة واسبانيا وفقا للبيان المشترك الموقع في بروكسل. وللأسف لم تشترك سلطات جبل طارق المحلية منذ عام ١٩٨٨ في المحادثات. وأضاف أن اسبانيا تحبذ الحوار بالتأكيد، وأن حكومتها وطيدة العزم على الاستمرار في عملية المحادثات بروح بناءة على أمل أن تسفر المحادثات عن إنهاء الخلاف حول جبل طارق.

٧٨ - ومضى يقول إن أولوية حق اسبانيا السيادي على جبل طارق في حالة انتهاء تبعيته لبريطانيا قد نوقشت في معاهدة اوتريخت نفسها. وكذلك فإن السلطات الاسبانية كانت قد أعلنت مرارا استعدادها الكامل لكفالة الاحترام الواجب للمصالح المشروعة لسكان جبل طارق وطريقتهم المميزة في الحياة كجزء من تسوية نهائية للنزاع يتم التفاوض عليها تفترض مسبقا استعادة الوحدة الإقليمية لاسبانيا طبقا لمقررات الجمعية العامة. وكما ذكر وزير خارجية اسبانيا في خطابه أمام الجمعية العامة فإن اسبانيا على استعداد، في حال إعادة دمج المنطقة في اسبانيا، لتقديم عرض سخي جدا ليس من شأنه أن يسمح لسكان المستعمرة بالاحتفاظ بطريقتهم المميزة في الحياة فحسب، وإنما أيضا بتحسين وضعهم الاقتصادي وترسيخ مركزهم السياسي والقانوني.

٧٩ - **السيدة سميث** (المملكة المتحدة): قالت إن بلدها، بوصفه البلد القائم بالإدارة، تقيم علاقتها مع الأقاليم غير المستقلة على مبدأ تقرير المصير. وذكرت أن حكومتها تظل مقتنعة بأن لرغبات السكان الأهمية العليا بالنسبة لمستقبل الأقاليم التي تعيش فيها. وقالت إنها ترحب بالتأييد الذي أعرب عنه كثير من أعضاء اللجنة لحق كافة الشعوب في تقرير المصير. ويجب الاعتراف بأن علاقة بلادها مع الأقاليم التابعة لها قائمة على أساس احترام ذلك الحق وأن المقصود للإطار الدستوري في كل واحدة من تلك الأقاليم هو أن يعكس رغبات ومصالح شعوبها. وقالت إن كل إقليم يقوم بإجراء انتخابات منتظمة وحرة يكون فيها الجميع أحرارا في الإعراب عن آرائهم بشأن مستقبل مركز الأقاليم أو بشأن علاقتها بالدولة القائمة بالإدارة. وأضافت أن سكان جزر فوكلاند قد مارسوا فعلا حقوقهم الديمقراطية في انتخابات عامة أجريت في اليوم السابق، وأن حكومتها مستعدة للنظر في أية مقترحات تقدمها شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٨٠ - وقالت إنها لذلك تعرب عن استهجانها لبعض التصريحات التي أدلي بها في اللجنة بما في ذلك تصريحات رئيس اللجنة الخاصة بإنهاء الاستعمار والتي تشير ضمنا الى أن خيار الاستقلال هو النتيجة الوحيدة الممكنة للممارسة الحرة لحق تقرير المصير. وقالت إن من الواضح أن الغالبية العظمى من شعوب الأقاليم التابعة للمملكة المتحدة راضية عن علاقتها الأساسية بالدولة القائمة بالإدارة وعن درجة الحكم الذاتي المتحققة.

٨١ - وقالت إن كثيرا من المتحدثين قد أعربوا عن ارتياحهم لنتائج المفاوضات التي عقدت في الدورة الماضية والتي استمرت حتى آذار/ مارس ١٩٩٧ بشأن نص مشروع القرار المتعلق بالأقاليم الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وذكرت أن التعديلات المدخلة على ذلك القرار قد عسكت لدرجة ما واقع الحياة المعاصرة في تلك المجموعة الصغيرة المتبقية من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ وأعربت عن تقديرها للمواقف البناءة التي أظهرتها الوفود الأخرى والرئيس السابق للجنة الرابعة في المساعدة على تكليل تلك المناقشات بالنجاح.

وقالت إنها تدرك أيضا التقدم الهام المحرز في إعداد مشروع القرار المتعلق بأنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها في المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي وذلك بسبب المفاوضات التي عقدت بين اللجنة الخاصة والاتحاد الأوروبي وروح التفاهم التي سادتها. ونتيجة لذلك ستكون حكومتها قادرة على تغيير موقفها من مشروع القرار في الدورة الحالية. ورغم ذلك فإن المغزى العام للقرار هو أن الأنشطة الاقتصادية الأجنبية تلحق الضرر بسكان الأقاليم غير الم تمتعة بالحكم الذاتي أكثر مما تنفعهم. وقالت إنها تعترض على ذلك الرأي. فالاستثمار الأجنبي مصدر دخل قيِّم لعدد من الأقاليم غير المستقلة التابعة للمملكة المتحدة؛ ذلك أنه يساعدهم على تحقيق درجة أعظم من الاكتفاء الذاتي ويضعهم في وضع أفضل لممارسة حقهم في تقرير المصير.

٨٢ - وقالت إن عددا من القرارات المعروضة على اللجنة لا زالت تحوي لغة تعكس واقع الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وآراء ومشاعر سكانها. وقالت إن حكومتها وحكومة الولايات المتحدة تعتزمان مواصلة حوار غير رسمي مع اللجنة الخاصة بغية التوصل الى مزيد من التقدم بشأن تلك القرارات.

٨٣ - وقالت إن مسؤوليات المملكة المتحدة بوصفها دولة قائمة بالإدارة لا تقتصر على النهوض بالحكم الذاتي؛ بل تشمل ضمان الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعوب الأقاليم التابعة. وأعربت عن التزام حكومتها الراسخ بتوفير الدعم لمونتيسيرات خلال الأزمة الحالية وعلى المدى الطويل. وستستمر في توفير ما يلزم لإدامة مجتمع له مقومات البقاء في الجزء الشمالي من الجزيرة، وستساعد الراغبين في الذهاب الى المملكة المتحدة أو بلدان الكاريبي وكذلك الراغبين في العودة الى مونتيسيرات في المستقبل للمشاركة في إعادة بناء الجزيرة. وناشدت المجتمع الدولي أن يوفر مزيدا من الدعم لشعب مونتيسيرات وأعربت عن تقديرها لدول الكاريبي على مساندتها.

٨٤ - وقالت إن مجموعة مشاريع القرارات المعروضة حاليا على اللجنة هي أكثر توازنا بقليل مما كانت عليه في الماضي، إلا أن مشكلة أساسية تظل قائمة. فمفاهيم مثل "المستعمرات" و "الاستعمار" و "تصفية الاستعمار" لا تزال منتشرة في قرارات وأعمال اللجنة الخاصة بكل ما توحيه من وجود احتلال جبري وإخضاع واستغلال. وذلك، بالتأكيد، ليس مؤاتيا للتوصل الى اتفاق على كيفية عمل الأمم المتحدة مع الدولة القائمة بالإدارة لتحقيق مصالح الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومصالح شعوبها. وحثت اللجنة الخاصة وأعضاء اللجنة الرابعة على إعادة النظر في الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها تلك القرارات في ضوء تلك المصالح، التي لن يفيدها شيئا استخدام لغة هي لغة حقبة مضى زمنها في التاريخ وانقضى.

٨٥ - وفي معرض ردها على البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا البرازيل واسبانيا بشأن مسألة جزر فوكلاند وجبل طارق أشارت الى البيانات التي أدلى بها الممثل الدائم للمملكة المتحدة ممارسة منه لحق الرد في الاجتماعات العامة للجمعية العامة المعقودة في ٢٤ و ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠

- - - - -